# نداء الشباب من أجل الإصلاح الاقتصادي في ليبيا

منصة الشباب، صناع السلام - ليبيا
15-20 يناير 2024، تونس

**سياق كتابة النداء**

تتمتع ليبيا بشريحة شبابية واسعة وهو ما يشكل فرصة مهمة للاستفادة من العائد الديمغرافي في العقود القادمة ما إذْ تمَّ الاستثمار بذكاء وجديّة في هذه المورد البشري القيّم. وفي ظل قلة الموارد المالية والمؤسساتية المخصصة لضم هذه الشريحة وإعطائها فرصة للتعبير عن رأيها وتسطير أولوياتها، فقد عملت شبكة **صناع السلام - ليبيا** من خلال مشروع **منصة الشباب** على خلق مساحة آمنة للحوار ورفع الوعي مع السعي لدمج الشباب في البرامج والحوارات رفيعة المستوى التي تتطرق لمختلف مسارات الإصلاح الوطني.

وفي ظل الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، حيث يواجه المواطنين بصفة عامة والشباب بصفة خاصة ظروف معيشية صعبة في ظل استمرار الانسداد السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية، فقد ارتأت منصة الشباب إصدار **نداء الشباب من أجل الإصلاح الاقتصادي في ليبيا** لتسليط الضوء على أهمّ أولويات أعضاء المنصة ورؤيتهم لمستقبل البلاد. إذ تعتبر شريحة الشباب أكبر المتضررين من هذه الأزمة حيث تجاوزت معدلات البطالة ضمن هذه الشريحة (15-24 سنة) الخمسين في المئة، وهو واحدة من أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم، ممّا يضطر العديد منهم إلى قبول مستويات عيش متدنية وفرص عمل غير مشروعة أو غير مواتية لدرجتهم العلمية ممّا تسبب في حالة من خيبة أمل على نطاق واسع ومُقلقٍ.

**منهجية كتابة النداء**

تعمل **منصة الشباب** على تسليط الضوء على آراء وأولويات الشباب لتثري بها حوارات الإصلاح الوطني التي تندرج ضمن **خارطة الطريق متعدّدة المسارات** المعتدة من طرف شبكة **صنّاع الشباب - ليبيا** منذ صيف 2023. إذ تعتبر الشبكة الشباب شريكًا أساسيًا في هذه العملية. وقد انطلقت المنصة في تحضير **نداء الشباب من أجل الإصلاح الاقتصادي في ليبيا** بناءً على سلسلة جلسات حوار افتراضية مع خبراء اقتصاديين من هيئات وزارية وتخطيطية واستشارية مختلفة ناقش فيها الشباب تحديات وفرص الاقتصاد الوطني، بدءًا من مؤشرات الاقتصاد الكُلّي وتحدّي التنويع، مرورًا بآثار التحول الطاقي العالمي على قيمة النفط الليبي، ووصولًا لنقاش التحوّل الاقتصادي على المستويين السلوكي-الفردي والبنيوي. وفي طريق التحضير للقاء الواقعي في تونس بتاريخ 16-17 يناير، فقد اشتغل الشباب في فرق عمل مصغّرة كُلِّفت كلٌّ منها بملف اقتصادي معين (استثمار وخلق فرص عمل؛ تعليم ورأس المال البشري؛ قطاع خاص؛ تنويع طاقي واستدامة). وقد سمح هذا اللقاء بتبادل مدخلات كل فريق عمل ومناقشتها في طاولة مستديرة ووضع المسودّة الأولى للنداء ليتم تطويره فيما بعد من خلال ورشات عمل تشاركية وتدريبية.

**الجهات التي يخاطبها النداء**

يسعى **نداء الشباب من أجل الإصلاح الاقتصادي في ليبيا** للمساهمة في النقاش العام حول بناء رؤية وطنية مع الاعتراف بدور مختلف الفئات المجتمعية في إغناء وتوجيه هذا النقاش. وقد تفاعلت **منصة الشباب** خلال الأشهر الماضية مع عدد كبير من أصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر بمخرجات النداء ودمج الشباب. وقد تطرق مختلف الجلسات إلى كيف يمكن إيصال صوت الشباب إلى هذه الجهات من خلال حملات توعوية وورشات استشارية تسعى كلها إلى ضمان أخذ رؤى الشباب في بناء رؤية ليبيا المستقبل.

# نداء الشباب من أجل الإصلاح الاقتصادي في ليبيا

نحن أعضاء منصة الشباب، صناع السلام - ليبيا،

- إيمانًا بدور الشباب البارز والفعّال في المجتمع وقدرة إسهامهم في عملية الإصلاح الوطني وبناء رؤية وطنية جديدة من أجل ليبيا ديمقراطية، مستقرة، وموحدة بمؤسسات قوية تقُوم على قيم الشفافية والعدالة والتنمية والحياة الكريمة، وتسعى نحو تحقيق السلام والتعاون المتكافئ؛
- واستنادًا إلى ثوابتنا كليبيين وقيم المشاركة والحوار التي تعتمدها شبكة صناع السلام - ليبيا؛
- ودرايةً بحالة المرض اللّيبي - على نسق المرض الهولندي - الذي يتمثل في الكسل الاقتصادي والتراخي الوظيفي وضعف الانتاجية في ليبيا بما يتعدى الممارسات الاقتصادية ويتقاطع مع ممارسات اجتماعية ذات آثار وخيمة؛
- ووعيًا أنّ التفاوتات الاقتصادية-المجالية تلقي بظلالها السلبية على المضي قدمًا في إيجاد حلٍ لأزمة البلاد خاصةً في ظل عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة على المدى القصير والمتوسط والطويل؛

نتقدّمُ أدناه لتسطير أهمّ أولوياتنا من أجل الإصلاح الاقتصادي في ليبيا:

## التعليم ورأس المال البشري

1. **إعداد خطّة وطنية لرأس المال البشري ترسم خطوط الإصلاح التعليمي وتربطه بسوق العمل.** ونعتبر أن لجنة إعداد هذه الاستراتيجية لا بد أن تعتمد في عملها على التعاون مع جهات حكومية وغير حكومية مختلفة بما في ذلك إدماج توصيات الخبراء الليبيين في الخارج من خلال مجموعات التركيز. بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بين وزارة التعليم المهني والقطاع الخاص لتحسين برامج التعليم المهني وتحديثها لتكون متوافقة مع احتياجات سوق العمل, ستسمح كل هذه المشاورات تكامل الرؤى ومواءمة النظام التعليمي مع تطورات سوق العمل.

2. **إعادة رسم تخطيط المباني والمنشآت التعليمية بما يتناسب مع أسلوب التعليم الحديث.** وذلك من أجل تعزيز جودة التعليم وتحسين تجربة التعلم للطلاب في ليبيا مع مراعاة مراحل التعلم المختلفة وعمر الطلاب حيث يجب تصميم مساحات مرنة ومتعددة الاستخدام، وتجهيز المباني بتكنولوجيا التعليم المناسبة، وتوفير مساحات للتعلم العملي والتفاعل، وتوفير أماكن خارجية ومساحات خضراء وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط ووزارة الحكم المحلي.

3. **تدارس وتطوير مناهج وكوادر التعليم وبنيته التحتية مع توفير آليات رقابة موضوعية ودورية.** إذ نرى الحاجة الملحة لتخصيص جزء من الميزانية التعليمية لعملية التطوير في ثلاث اتجاهات متكاملة: المناهج والكوادر والبنية التحتية. ويأتى ذلك من خلال عملية استشارية واسعة النطاق (بما ذلك الخبرات الليبية المقيمة في الخارج) لبرامج تعليمية تواكب العصر وتدمج التكنولوجيا التعليمية والأنشطة التفاعلية. كما نقترح توفير عملية تقييم تشرك فئات مجتمعية مختلفة كالطلاب والآباء والكوادر وأرباب الشركات ووضع آليات تقييم دورية لتحسين مستمر للجودة.

4. **تعزيز الشراكات الدولية لتبادل الخبرات الطلابية وتعزيز تعلم اللّغات والبحث العلمي.** وندعُو لتحقيق هذا الهدف من خلال إرساء شراكات مع الجامعات الدولية وتوقيع اتفاقيات تعاون وتبادل بحثي مع مؤسسات رائدة إقليميًا وعالميًا بما يحفز الطلاب لكسب تجربة جديدة والانفتاح على ثقافات العالم. بالإضافة إلى تفعيل برامج التبادل الطلابي ووضع شروط لغوية صارمة تحفّز تعلم اللّغات.

## الاستثمار وخلق فرص العمل

1. **تأسيس "محفظة بناء الأجيال" كمشروع وطني متعدّد المسارات يُموّل بميزانية سنوية من عائدات النفط لدعم وتمكين القدرات الشابة وخلق فرص عمل جديدة.** ونقترحُ في هذا السياق ببناء منصة تواصل مباشرة، آمنة وشفّافة بين مؤسسات الدولة المعنية بالاستثمار والتنمية والتعليم وفئة الشباب. ويتطلب هذا المشروع تبني أعلى معايير الشفافية لأهميته في بناء جيل من القادة الشباب وفي رهان مستقبل البلاد. كما نوصي أن تتوجه هذه المحفظة للعمل أساسًا على دعم المشاريع الكبرى الخالقة لفرص العمل - والتي لا يمكن تمويلها من خلال المشاريع الصغرى والمتوسطة - وتمويل فرص تعليمية وتدريبية متخصصّة للشباب مستعدّين لقيادة هذه الاستثمارات مستقبلاً.

2. **تنظيم تجارة النقل والعبور بما يتوافق مع الخصوصيات الجغرافية لمختلف مناطق البلاد.** إذ تتميز ليبيا بموقع استراتيجي كحلقة وصل بين المغرب والمشرق من جهة، وبين أفريقيا وأوروبا من جهة أخرى، وهو ما يعزز إمكانية تحولها لمركز ثقل في الفضاء الأورو-متوسطي. وندعُو في هذا السياق لتدارس إمكانية تطوير مكانة الموانئ في ليبيا ودور المناطق الصناعية الحرة وإدارة التجارة الموازية والتهريب في الفضاءات الحدودية للبلاد. ومن بين الخطى الأساسية لتحقيق هذا الهدف هو تصميم خطّة وطنية لتنظيم تجارة النقل والعبور بالتعاون بين مختلف السلطات الوطنية ومن خلال المساعدة التقنية للمنظمات المتخصّصة.

3. **تعزيز ثقافة الإنتاجية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة.** فقد أدى النظام الريعي والفساد الذي رافقه لعقود إلى تفشي سلوك اتكالي متمثل في اعتماد شبه كلي على الوظيفة العامة وعائدات النفط. أمّا اليوم، فقد ظهرت مشاريع زراعية وصناعية وسياحية ناشئة ومحلية، والتي نرى الحاجة لتوفير الدعم الكامل لها لما توفره من فرص عمل وتقلل من استهلاك النقد الأجنبي.

## التنويع الطاقي واستدامة الموارد

1. **إعادة توجيه الدعم للمحروقات لدعم مشاريع النقل العام والنظيف والتنويع الاقتصادي المستدام.** إذ تُقدّر تكلفة دعم المحروقات في ليبيا بحوالي 8 مليار دولار سنويًا، وهو ما يستدعي نهج جديد لترشيد هذا الإنفاق بما يواكب هدف تنويع الاقتصاد وإصلاحه بشكل تدريجي. وذلك من خلال سن تشريعات وتنزيل سياسات حكومية متكاملة تدعم مشاريع "محفظة بناء الأجيال" المقترحة أعلاه ومنها تخصيص جزء من أموال الدعم للتنويع التدريجي للقطاع الطاقة والتوسع في شبكات النقل العام وتشجيع استخدام وسائل النقل النظيفة.

2. **ايجاد شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص تدعمُ توليد فرص العمل خاصة في القطاعات غير النفطية.** إذ هنالك حاجة ماسة لاستحداث أطر تنظيمية ملائمة للاستثمار في القطاعات غير النفطية وهو فراغ قد يملأه القطاع الخاص الناشئ في ليبيا. ومن الأمثل تخصيص شقّ من هذه الشراكة لدعم الاستثمارات الخضراء والإستغلال الأمثل للمساحات الجغرافية الشاسعة (في موقعة المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمارات الزراعية المستدام). ويمكن

ذلك من خلال الدعم من القروض المصرفية والمساهمات المؤسسية لبرامج المسؤولية المجتمعية ومن خلال التسهيلات الضريبية والإعفاءات مثلًا.

3. **تمويل ودعم مجال التطوير والابتكار والبحث العلمي في مجال التكنولوجيا الخضراء.** ندعُو لاستحداث ميزانية خاصة بإدماج التكنولوجيات المتطورة في البرامج التعليمية وخلق برامج تدريبية متخصّصة. يمكن اعتبار التكنولوجيات ذات أهمية الاستثمارات المشاريع الكبرى والمهارات الخضراء لمواكبة التنويع الاقتصادي وتزايد الطلب المحلي على الكهرباء وذلك من خلال إنشاء مركز وطني متخصص للطاقة والتكنولوجيا الخضراء.

## القطاع الخاص وثقافة الابتكار والمبادرة

1. **دعم القطاع الخاص لتغيير السلوكيات الاقتصادية والتخفيف من النفقات الحكومية المرتفعة.** إذ لا زال القطاع الخاص في ليبيا مغيّبًا لعدد من الأسباب منها الاجتماعية والثقافية واعتبارات الظروف الأكثر ملاءمة للتوظيف التي يقدمها القطاع العام. نُوصي في هذا الصدد بتعزيز دور القطاع كقوة دافعة للتعافي الاقتصادي وتعزيز التنافسية وتحسين الجودة، وذلك بالتعاون من المنظمات المختصّة بتعزيز ممارسات التوظيف الفعّالة، وتحسين القوانين والسياسات وآليات تنفيذها.

2. **تعديل وإنفاذ القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع الخاص.** وذلك من خلال إصلاح سياسة التوظيف لتعزيز رأس المال البشري في القطاع وتفعيل الضمانات الاجتماعية والتأمينات الصحية للموظفين للحفاظ على حقوقهم ، وتفعيل بعض الإجراءات المتعلقة بالضرائب ومتابعتها من خلال إدارة رقابة خاصة بالقطاع الخاص بديوان المحاسبة.

3. **العمل على الخصخصة التدريجية لبعض الشركات العامة الخدمية لضمان التنافسية وتحسين جودة الخدمات.** إذ أثبتت تجارب عالمية دور الخصخصة التدريجية لشركات خاصة في مجالات كالكهرباء والخدمات العامة والاتصالات لتحسين+ كفاءة الخدمات وتعزيز الاستدامة، وزيادة التنافسية، وهو ما يمكن تدارسه في الحالة الليبية مع الدعم التقني اللازم لذلك.

4. **تعزيز ثقافة الابتكار والمبادرة وريادة الأعمال كخطوة مركزية في عملية التنويع الاقتصادي.** ونُوصي في هذا السياق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال. وقد تساهم مراكز ريادة الأعمال في تقديم دعم متكامل من خلال برامج استشارية مخصصة للشباب المقاولين في كلّ مراحل تطوير أعمالهم, من خلال إنشاء شبكات دعم تجمع بين الشباب المقاولين والمستثمرين والمتخصصين لتعزيز تبادل الخبرات وتوجيههم، وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

حرِّر في تونس بتاريخ 15-20 يناير 2024